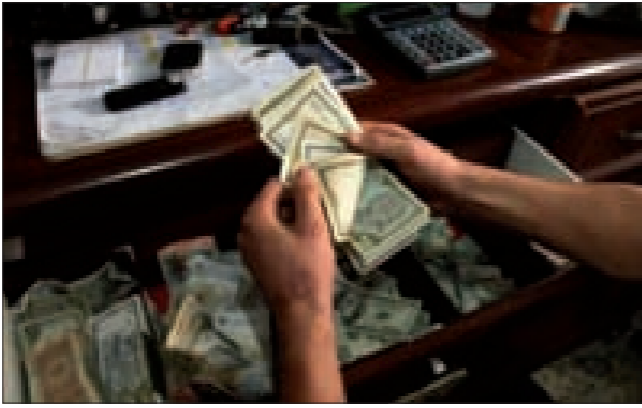


معهد التمويل الدولي يتوقع ارتفاع النمو في لبنان إلى 3.3 في المئة عام 2015

في المئة في العام 2015، في هذا السياق توقع المعهد أن يبقى معدل النمو الاقتصادي العالمي مستقرًا على 2.6 في المئة في العام 2014 وأن يرتفع بعد ذلك إلى 3.1 في المئة في عام 2015.

الاقتصاد اللبناني

على الصعيد المحلي، خُصّص معهد التمويل الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي الحقيقي في لبنان إلى 2.0 في المئة عام 2014، في مقابل توقعات سابقة لنمو 2.2 في المئة. في حين رفع توقعاته لعام 2015 من 3.0 في المئة سابقًا إلى 3.3 في المئة. تأتي هذه الأرقام مقارنةً بنسبة نمو اقتصادي بلغت 0.9 في المئة في عام 2013، و1.6 في المئة في عام 2012. كذلك ارتقب التقرير أن يسجل معدل غلاء المعيشة في لبنان ارتفاعاً ملحوظاً إلى 4.9 في المئة في عام 2014، من نسبة سلبية بلغت 0.4 في المئة في عام 2013، قبل أن يعود ويتراجع إلى 2.9 في المئة مع نهاية عام 2015. وتوقع تقرير المعهد أن يصل معدل عجز الميزان الجاري إلى 9.1 في المئة و8.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد خلال عامي 2014 و2015 على التوالي.



غلاء المعيشة في لبنان سيتراجع إلى 2.9 في المئة مع نهاية عام 2015

الصورة على أن الأسواق الناشئة تتخطى حالياً في مسائل محلية، محذراً من انتقال العدوى في ما بين الدول المعنية. نتيجة لذلك توقع معهد التمويل الدولي أن ترتفع نسبة النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة تدريجاً من 1.3 في المئة في العام 2013 إلى 1.7 في المئة في عام 2014 و2.1 في المئة في عام 2015. من ناحية أخرى ارتقب تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأسواق الناشئة بشكل طفيف إلى 4.2 في المئة في العام 2014 قبل أن يعود ويرتفع إلى 4.6

سياسته النقدية التوسعية. كما اعتبر أن التدابير التحفيزية التي يطبقها البنك المركزي الأوروبي أخيراً، قد تساهم إيجابياً في دعم الأداء الاقتصادي للمنطقة، غير أن معهد التمويل الدولي علق أن النقص في الاستقرار المالي، ومستويات البطالة المرتفعة، وضعف حركة التسليف المصرفي، من شأنها أن تحد من ارتفاع النمو الاقتصادي في المنطقة من قبل القطاع الخاص، وأن ترتفع معدلات الفائدة تدريجاً خلال العام المقبل في ظل إتمام الاحتياطي الفيديريالي الأميركي

أصدر معهد التمويل الدولي تقريره الدوري تحت عنوان Global Economic Monitor لشهر تشرين الثاني 2014. كشف فيه عن نظرة مستقبلية متفائلة نسبياً لجهة أداء الاقتصاد العالمي لما تبقى من العام الحالي، «وذلك بعد بداية متعرجة لهذا الفصل».

ومما جاء فيه كما نشره التقرير الأسبوعي لبيك الاعتماد اللبناني: شهد مطلع فصل الخريف من عام 2014 تقلبات كثيرة في الأسواق المالية العالمية ومخاوف متزايدة حول أداء الاقتصاد العالمي. غير أنه وبحسب التقرير، تحسنت الثقة ببيئة الأعمال والاستثمار حول العالم خلال شهر تشرين الأول تزامناً مع عودة الاستقرار إلى الأسواق المالية، وانخفاض أسعار النفط والذهب الذي رفع من مستوى الاستهلاك في الاقتصادات الكبرى حول العالم. في هذا الإطار، توقع معهد التمويل الدولي انتعاشاً في النمو الاقتصادي العالمي على المدى القريب في حين ارتقب أن يبقى هذا النمو هشاً.

وتوقع التقرير أن تتمتع الولايات المتحدة الأميركية بزيادة مستدامة في الطلب من قبل القطاع الخاص، وأن ترتفع معدلات الفائدة تدريجاً خلال العام المقبل في ظل إتمام الاحتياطي الفيديريالي الأميركي



حويك متحدة إلى زميل كيروز

أكثر من 50 متحدثاً من معظم دول العالم من اللبنانيين وأجانب، ويهدف إلى «التعريف عن الخطوات العملية التي تتخذها لبناء Ecosystem»، وأن يستطيع المشاركون أن يدرك كيف يتم تأسيس الشركة من الناحية القانونية، كما سيتضمن المؤتمر ورشات عمل، حيث يستطيع المشاركون أن يطرح الأسئلة ويحصلون على إجابات مباشرة من خبراء في الشركات الناشئة، مع إمكانية القيام ببعض الاستشارات. فإذا رأينا أن مشروعنا مهم لهذا المصرف بحاجة إلى دعم إضافي، تتم زيادة النسبة بقرار من «المجلس المركزي»، مع الإشارة إلى أن الاستثمار في كل شركة، لا يستطيع أن يتخطى الـ 10 في المئة من الـ 3 مئة، وهنا أيضاً قد توجد استثناءات».

وأشارت حويك إلى أن «التعميم لم يحصر معني اقتصاد المعرفة، كما أنه لم يحصر القطاعات المتنوعة، سيما أننا ما زلنا في البداية»، لافتة إلى أن «مصرف لبنان يقوم بتشجيع المصارف لخفض التجربة الجديدة في المساهمة أو المشاركة»، وفي هذا السياق، أشارت إلى أن «يضم

شريكاً عبر الاستثمار في الشركات الناشئة، وحيث يوفر المصرف المركزي الضمان لـ 75 في المئة من هذا الاستثمار». وأضافت: «كما يسمح التعميم للمصارف استعمال 3 في المئة من رأسمالها، مع إمكانية القيام ببعض الاستشارات. فإذا رأينا أن مشروعنا مهم لهذا المصرف بحاجة إلى دعم إضافي، تتم زيادة النسبة بقرار من «المجلس المركزي»، مع الإشارة إلى أن الاستثمار في كل شركة، لا يستطيع أن يتخطى الـ 10 في المئة من الـ 3 مئة، وهنا أيضاً قد توجد استثناءات».

وأشارت حويك إلى أن «التعميم لم يحصر معني اقتصاد المعرفة، كما أنه لم يحصر القطاعات المتنوعة، سيما أننا ما زلنا في البداية»، لافتة إلى أن «مصرف لبنان يقوم بتشجيع المصارف لخفض التجربة الجديدة في المساهمة أو المشاركة»، وفي هذا السياق، أشارت إلى أن «يضم

يبدو أن التمويل الخائب عن مشاريع مدرجة ضمن اقتصاد المعرفة، والتي من شأنها أن تخلق فرص عمل للبنانيين عموماً لا سيما الشباب، قد أصبح متوافراً اليوم ضمن قطاع اقتصادي يتنظم، وقد يساهم بنسبة 1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي من خلال مبلغ الـ 400 مليون دولار الذي خصصه مصرف لبنان لدعم الاستثمارات في الشركات الناشئة في لبنان، وذلك من خلال التعميم الرقم 331 الذي صدر عنه في آب 2013.

في هذا الإطار، يعقد في بيروت هذا الأسبوع مؤتمر Success for Banque Du Liban (Accelerate 2014 Forum De Beyrouth)، وفي مشاركة أبرز المتحدثين اللبنانيين والأجانب، بدءاً من سعادة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، رئيس جمعية مصارف لبنان فرنسوا باسيل، السفير البريطاني توم فليشر، الكسندر عسيلي مؤسس state.com وTechCrunch، وجان نعمه مؤسس Touch Surgery.

وفي حديث إلى «البناء»، أشارت مديرة المكتب التقني في مصرف لبنان ماريان حويك، إلى أن «بداية هذه التطورات، كانت مع التعميم الذي يسمح للمصارف أن تكون

نشر تقرير بنك الاعتماد اللبناني، ما أورده «اكونوست انتلجنس يونيت، Economist Intelligence Unit» تقريرها الأخير حول قطاع القروض الصغيرة في العالم لعام 2014 خلال تشرين الثاني 2014، تقوم من خلاله بتصنيف 55 دولة حول العالم وفقاً لمدى دعمها وتطويرها للقروض الصغيرة.

في هذا الإطار، تم تعديل طريقة احتساب المؤشر الخاص ببيئة القروض الصغيرة، والذي كان يأخذ في الاعتبار سابقاً الإطار التنظيمي والمؤسسي لقطاع القروض الصغيرة، إضافة إلى انعكاس الأزمات والاضطرابات السياسية السائدة في البلاد على القطاع المذكور.

محلياً، صنف التقرير لبنان في المرتبة 50 دولياً، والمرتبة الثانية إقليمياً لجهة بيئة قطاع القروض الصغيرة لعام 2014، مع تسجيل نتيجة 27، مسبوفاً فقط من المغرب (النتيجة: 52) وذكر التقرير أن لبنان يتمتع بقطاع مصرفي متطور جداً، مشيداً بالرقابة على مستوى المديونية في البلاد.

وأوضح التقرير أن «السلطات المعنية في لبنان تشرّف عن كثب على المؤشرات الخاصة بالحركة التسليفية، بما فيها معدلات التخلف عن الدفع، ونمو متوسط حجم القرض الواحد، وتركز التسليفات بحسب فئات المجتمع وتطور محافظ الائتمان للمؤسسات الفردية، وغيرها».

في المقابل أشار التقرير إلى «غياب أي مستندات رسمية حول الاستراتيجية التي يعتمدها لبنان في ما يخص بالشمول المالي» ولفت إلى «إفاق النمو الجديد لقطاع القروض الصغيرة في لبنان لا سيما في المناطق الريفية نظراً إلى عدم كثافة عدد مؤسسات القروض الصغيرة العاملة في البلاد».

من جهة أخرى، حذر التقرير من «تداعيات استمرار الأزمة السورية وتدفع اللاجئين السوريين إلى الأراضي اللبنانية، والفراغ الراسي على البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في لبنان والتي تشكل عائقاً مهماً أمام تحقيق الشمول المالي».

رئيس مجلس الإدارة: السيد نهاد فيليب ثابت

الأعضاء: السيد كلود انطوان ثابت، السيدة هيلانة انطوان ثابت، السيد انيس جان انطوان ثابت، مفوض الرقابة الأساسي: ضاهر وشركاه للتدقيق / JPA

رئيس مجلس الإدارة: السيد كلود انطوان ثابت، السيدة هيلانة انطوان ثابت، السيد انيس جان انطوان ثابت، مفوض الرقابة الأساسي: ضاهر وشركاه للتدقيق / JPA

رئيس مجلس الإدارة: السيد كلود انطوان ثابت، السيدة هيلانة انطوان ثابت، السيد انيس جان انطوان ثابت، مفوض الرقابة الأساسي: ضاهر وشركاه للتدقيق / JPA

نتائج تحاليل معهد البحوث الصناعية الأسبوع المقبل متى: مختبراتنا تعمل في شكل طبيعي ووفق المعايير العالمية

أكد مدير المختبرات العلمية في معهد البحوث الصناعية جوزيف متى القدرة الاستيعابية للمعهد على فحص عدد كبير من العينات، كاشفاً أنه «استلم أمس فقط 50 عينة من وزارة الصحة، إضافة إلى استلام عينات أخرى من أصحاب العالقة، أي أصحاب المؤسسات المشكوك في منتجاتها، على أن تصدر نتائج دفعة كبيرة منها أوائل الأسبوع المقبل»، مشيراً إلى أن مختبرات المعهد تعمل في شكل طبيعي ووفق المعايير العلمية العالمية.

وقال متى رداً على سؤال لـ«المركزية» عن المواصفات التي يجب أن تلتزم بها المختبرات لصنوبر المنتجات الصحية والدقيقة: في ما يتعلق بسلامة الغذاء، لدى المعهد مختبرات عديدة، منها لتحاليل الكيمياء، وفيزيكي - كيمياء، وجرثومية، وأخرى للتغليف والتعبئة، تكون هذه المواد تؤثر في سلامة المأكولات. وفي الوقت ذاته، لدينا مختبر خاص بتحليل المياه، وآخر للحبوب والدقيق والخبز. وعند فحص كل نوع من أنواع المأكولات يفرض إخضاعه لتحاليل الثلاثة المذكورة، وهذه التحاليل تجري في مختبرات مختلفة وإلا لوت بعضها البعض.

ولفت إلى أن «المختبرات تعمل وفق نظام عالمي ISO 1725 الذي يفرض على أي مختبر التقيد بالمواصفات العالمية، وكان معهد البحوث الصناعية حصل على هذه الشهادة منذ عام 2004 بـ 325 طريقة تحاليل مختلفة، منها 300 تقريباً للمأكولات، لذلك نغطي كل مراحل التحاليل وأنواعها وفق أسس عالمية». وأضاف: «من جهة أخرى، يجب أن تكون الطريقة المعتمدة الخاصة بكل تحليل عالمية والتأكد من صحة نتائجها، وذلك من خلال مشاركة المختبر في مسابقات عالمية تسمى Proficiency Testing حيث يفحص العينات المسلمة إليه. إضافة إلى ذلك يجب أن تكون الأجهزة متطورة، وإذا توافرت كل هذه الخصائص عندها يحصل المختبر على اعتماد عالمي حيث تجري على أساسه رقابة دولية على كل أعمال المختبر».

وأوضح أن المعهد يقدم كذلك «إرشادات تقنية حتى في سلامة الغذاء، وذلك لتأمين الجودة والنوعية، ويجري أيضاً أبحاثاً لتطوير الصناعات الغذائية». نحتاج إلى بنية تحتية تصف عند كل هذه المراحل التحليلية: أولاً: مؤسسية وطنية تصدر المواصفات، «ليبنون». ثانياً: مراقبة السوق، من مهمات وزارتي الاقتصاد والصحة. ثالثاً: هيئة لتقييم المطابقة في ما يخص المواصفات، وبالتالي تكون المختبر المعتمد وهو اليوم معهد البحوث الصناعية الذي يملك الاعتماد الدولي.

شركة تجارة - علاقات - توزيع ش.م.ل.	
الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 2013/12/31	
سنة 2013 ل.ل.	٩.٤١٤.٨٧٧
الموجودات الثابتة (بعد الاستهلاك)	٧٧٧.٤٤٠.٤٠٠
الموجودات المتداولة	١٦.١٩٠.٤٦٠
النقد في الصندوق ولدى البنوك	٧٩٥.٠٤٥.٧٦٠
مجموع الموجودات	٧٩٥.٠٤٥.٧٦٠
سنة 2013 ل.ل.	٣٣.٠٠٠.٠٠٠
رأس المال	٣٣.٠٠٠.٠٠٠
التكاليف المتكبيرة	(٧٧.٣٢٠.٨٢٤)
حسابات المصارف البنكية	٢٤٥.٠٠٠.٠٠٠
احتياطي تعويض نهاية الخدمة	٢٧.٢٠٨.٧٢٤
المطلوبات المتداولة	٢٦٣.٩٤٤.٧٢٨
مجموع المطلوبات	٧٩٥.٠٤٥.٧٦٠
سنة 2013 ل.ل.	٣٣.٠٠٠.٠٠٠
رأس المال	٣٣.٠٠٠.٠٠٠
التكاليف المتكبيرة	(٧٧.٣٢٠.٨٢٤)
حسابات المصارف البنكية	٢٤٥.٠٠٠.٠٠٠
احتياطي تعويض نهاية الخدمة	٢٧.٢٠٨.٧٢٤
المطلوبات المتداولة	٢٦٣.٩٤٤.٧٢٨
مجموع المطلوبات	٧٩٥.٠٤٥.٧٦٠
سنة 2013 ل.ل.	٣٣.٠٠٠.٠٠٠
رأس المال	٣٣.٠٠٠.٠٠٠
التكاليف المتكبيرة	(٧٧.٣٢٠.٨٢٤)
حسابات المصارف البنكية	٢٤٥.٠٠٠.٠٠٠
احتياطي تعويض نهاية الخدمة	٢٧.٢٠٨.٧٢٤
المطلوبات المتداولة	٢٦٣.٩٤٤.٧٢٨
مجموع المطلوبات	٧٩٥.٠٤٥.٧٦٠
سنة 2013 ل.ل.	٣٣.٠٠٠.٠٠٠
رأس المال	٣٣.٠٠٠.٠٠٠
التكاليف المتكبيرة	(٧٧.٣٢٠.٨٢٤)
حسابات المصارف البنكية	٢٤٥.٠٠٠.٠٠٠
احتياطي تعويض نهاية الخدمة	٢٧.٢٠٨.٧٢٤
المطلوبات المتداولة	٢٦٣.٩٤٤.٧٢٨
مجموع المطلوبات	٧٩٥.٠٤٥.٧٦٠
سنة 2013 ل.ل.	٣٣.٠٠٠.٠٠٠
رأس المال	٣٣.٠٠٠.٠٠٠
التكاليف المتكبيرة	(٧٧.٣٢٠.٨٢٤)
حسابات المصارف البنكية	٢٤٥.٠٠٠.٠٠٠
احتياطي تعويض نهاية الخدمة	٢٧.٢٠٨.٧٢٤
المطلوبات المتداولة	٢٦٣.٩٤٤.٧٢٨
مجموع المطلوبات	٧٩٥.٠٤٥.٧٦٠

شركة كابيتال فونسيير ش.م.ل.	
الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 2013/12/31	
سنة 2013 ل.ل.	٨.٣٤١.٠٨٩.٥٦٨
عقارات برسم التجارة والاستثمار	٣٣٦.٣٤٤.٠٠٠
المرجعيات المتداولة	١.٠٠٥.٣٣٩.٣٦٠
النقد في الصندوق ولدى البنوك	٩.٧٤٢.٧٧٣.٤٣٤
مجموع الموجودات	٩.٧٤٢.٧٧٣.٤٣٤
سنة 2013 ل.ل.	٣.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
رأس المال	٣.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
التكاليف المتكبيرة	(١.٥٠٧.٥٠٠.٠٠٠)
حسابات المصارف البنكية	٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
قروض طويلة الأجل	٢.٣٧٨.٣٨٧.٥١٦
المطلوبات المتداولة	٢.٤١٤.٤٥٠.٣٧٦
المطلوبات المتداولة	٩.٧٤٢.٧٧٣.٤٣٤
سنة 2013 ل.ل.	٣.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
رأس المال	٣.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
التكاليف المتكبيرة	(١.٥٠٧.٥٠٠.٠٠٠)
حسابات المصارف البنكية	٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
قروض طويلة الأجل	٢.٣٧٨.٣٨٧.٥١٦
المطلوبات المتداولة	٢.٤١٤.٤٥٠.٣٧٦
المطلوبات المتداولة	٩.٧٤٢.٧٧٣.٤٣٤
سنة 2013 ل.ل.	٣.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
رأس المال	٣.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
التكاليف المتكبيرة	(١.٥٠٧.٥٠٠.٠٠٠)
حسابات المصارف البنكية	٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
قروض طويلة الأجل	٢.٣٧٨.٣٨٧.٥١٦
المطلوبات المتداولة	٢.٤١٤.٤٥٠.٣٧٦
المطلوبات المتداولة	٩.٧٤٢.٧٧٣.٤٣٤
سنة 2013 ل.ل.	٣.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
رأس المال	٣.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
التكاليف المتكبيرة	(١.٥٠٧.٥٠٠.٠٠٠)
حسابات المصارف البنكية	٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
قروض طويلة الأجل	٢.٣٧٨.٣٨٧.٥١٦
المطلوبات المتداولة	٢.٤١٤.٤٥٠.٣٧٦
المطلوبات المتداولة	٩.٧٤٢.٧٧٣.٤٣٤

«بنك لبنان والمهجر للأعمال» يتوقع استمرار تأرجح الأسهم

992.72 نقطة، على التوالي. وجاء في التقرير «عربياً، كانت بورصة دبي في الصدارة، حيث ارتفع مؤشرها بنسبة أسبوعية قاربت الـ 5.70 في المئة، وتبعها بورصة أبو ظبي التي ارتفعت 3.40 في المئة، وبورصة مسقط التي تحسنت بنسبة 1.33 في المئة. في المقابل، كان أداء بورصة تونس الأسوأ هذا الأسبوع، حيث انخفض مؤشرها 2.19 في المئة، تلتها كل من بورصة مصر التي انخفضت بنسبة 0.74 في المئة».

أسبوعياً بقيمة 9.07 مليون دولار إلى 9.79 مليار دولار. وخلص التقرير المالي الأسبوعي الذي صدر عن المصرف متناولاً حركة الأسهم على الصعيد العالمي، إلى أن «أداء المؤشر اللبناني كان الأسوأ هذا الأسبوع، حيث لم يستطع التغلب على كل من مؤشر «ستاندرد أند بورز - AFE 40»، ومؤشر «ستاندرد أند بورز» للأسواق العربية، ومؤشر «مورغان ستانلي» للأسواق الناشئة التي تقدمت بنسبة 1.15 في المئة، و0.65 في المئة، و0.14 في المئة إلى 69.44 نقطة، و149.67 نقطة،

كشفت «بلوم إنفست بنك» عن توقعاته باستمرار تأرجح الأسهم المدرجة في بورصة بيروت، متنازلة بالظهورات السياسية والأمنية. كما لاحظ تقدم نشاط البورصة نسبياً خلال الأسبوع الماضي، حيث ارتفع مؤشر «بنك لبنان والمهجر للأسهم اللبنانية» 0.09 في المئة عن مستوى الأسبوع الذي سبق، ليصل إلى 1172.13 نقطة، وانخفض حجم التداول اليومي من 133.764 إلى 67.761 سهم مع تراجع معدل قيمة الأسهم المتداولة من 1.17 مليون دولار إلى 623.759 دولار، في حين سجلت الرسلة السوقية، تراجعاً

مجموعة العشرين تحذر من تأثير الأخطار الجيوسياسية على الاقتصاد العالمي



أكد البيان الختامي لقمة مجموعة العشرين، أن نمو اقتصاد دول مجموعة العشرين سيؤدي حجم الاقتصاد العالمي بـ 2 في المئة، ما يعادل 2000 مليار دولار، قبل عام 2018.

إلا أن بيان القمة التي اختتمت أعمالها أمس في بريزبان الأسترالية، حذر في الوقت نفسه من استمرار الأخطار المتعلقة بالنوتر الجيوسياسية على الاقتصاد العالمي، لا سيما في الأسواق المالية.

وجاء في البيان أن التحليل الذي أعده صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يؤكد أن التزامات مجموعة العشرين شريطة تنفيذها بصورة شاملة ستؤدي لزيادة قدرها 2.1 في المئة، مما سيؤدي حجم الاقتصاد العالمي بأكبر من تربيون دولار وسيخلق ملايين من فرص العمل.

وأكد البيان أن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد العالمي من أجل تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في جميع دول العالم، يتصف بأقصى أولوية بالنسبة إلى مجموعة العشرين.

في سياق متصل، قرر قادة مجموعة العشرين إنشاء مركز للبيئة التحتية العالمية في سيدني لتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ مخططات البنية التحتية لمجموعة العشرين. ومن المقرر عقد القمة المقبلة عام 2016 في الصين.

وتعتبر مجموعة العشرين من أهم المنتديات الدولية، التي تتخصص في المسائل الاقتصادية العالمية والمالية، ويشمل هذا المنتدى 19 دولة، في روسيا والبرازيل، والبرازيل، والهند، والصين، والسعودية، وتركيا، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وكندا، وجمهورية كوريا، والولايات المتحدة، وجنوب أفريقيا، واليابان، واندونيسيا، والمكسيك، وأستراليا، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي.

وأضاف في تقريره لم تنسبه إلى مصادر إن جزءاً أساسياً في الخطة، التي تحظى بدعم السعودية وروسيا، سيكون إنشاء مؤسسة أعلى من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ووكالة الطاقة الدولية.

وقالت الصحفية إن المحادثات في شأن أمن الطاقة لم تنته بعد وقد تتنازل بالجدل المتزايد في شأن تغير المناخ.

ومضت الصحفية تقول إن اتفاق مجموعة العشرين يتوقع أن يشمل التزامات بخصوص أمن إمدادات الطاقة والشفافية في شأن التسعير.

ومن المرجح أن يتضمن الاتفاق أيضاً قيوداً على استخدام دعم الطاقة والتزامات في شأن كفاءة استخدام الطاقة.

وأشار بوتين إلى أن انخفاض أسعار النفط لن يؤثر في موازنة روسيا بسبب تعويم أسعار الروبل بقرار البنك المركزي الروسي، وقال: «إننا كنا في السابق نبيع الدولار بـ 32 و35 روبلاً، فنيجه حالياً بـ 47 و48 روبلاً. وبذلك، فقد ازدادت واردات الموازنة الروسية».

إيران تؤكد قدرتها على الحد من تأثير تدني أسعار النفط

حول برنامجها النووي المثير للجدل وخصوصاً لحظر نفطي ومالي منذ 2012. وتراجعت صادرات النفط من أكثر من 2.2 مليون برميل في السنة في 2011 إلى 1.3 ملايين برميل تقريباً حالياً.

وطالب العديد من النواب الإيرانيين الحكومة بإعداد الموازنة المقبلة (آذار 2015 - آذار 2016) على أساس سعر 80 دولاراً للبرميل لتفادي أي أمور غير متوقعة.

وتوقعت الوكالة الدولية للطاقة الجذعة أن يتواصل تراجع أسعار النفط في الأشهر المقبلة بسبب طلب ضعيف نسبياً يقابله عرض كبير.

ومن المتوقع أن يتوجه وزير الخارجية الفنزويلي رافاييل راميريز قريباً إلى إيران في إطار جولة على الدول المنتجة للنفط. وكان رئيس الإكوادور رافاييل كورياس صرح في مطلع تشرين الثاني أن فنزويلا والاكوادور تاملان بتقديم اقتراح على المنظمة لخفض الإنتاج من أجل «حماية أسعار» النفط.

وتوجه زقانة الثلاثة الماضي إلى الكويت للباحث في تراجع أسعار النفط مع الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح، بحسب الوكالة التي لم تعط تفاصيل أخرى.

وتخضع إيران لعقوبات صارمة

صندوق سيادي إيراني «لتسديد الأموال المتوجبة للشركات العاملة في مشاريع» تنمية وتنقيب، وأيضا «التعويض عن تأخير تراجع العائدات النفطية لهذه المشاريع»، حسبما نقلت عنه وكالة «شأن» التابعة لوزارته، مضيفاً أن «إيران» تعترض أيضاً تبني سياسة تقشف نقدية للسنة (المالية) المقبلة وزيادة الضريبة على العائدات». وتابع الوزير «أن إيران العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، ستدرس الأوضاع الحالية للأسواق خلال اجتماع المنظمة في 27 تشرين الثاني لاتخاذ قرارات من أجل «استقرار أسعار النفط».

أعلن وزير النفط الإيراني بيجان نمدار زقانة أن بلاده قادرة على الحد من الأضرار الاقتصادية الناجمة عن تدني أسعار النفط الخام على صعيد موازنة الدولة، حسبما نقلت عنه وسائل الإعلام المحلية.

وأعدت إيران التي تملك رابع احتياطي للنفط في العالم، موازنتها السنوية بالاستناد إلى سعر مئة دولار للبرميل، لكن الريح القاتت بات كبيراً منذ خسر برميل النفط أكثر من ربع قيمته في حزيران.

وصرح وزير النفط الإيراني أن الحكومة بوسعها استخدام الصندوق الوطني للتنمية، وهو